

تقرير البنك الأسبوعي استعرض أبرز الملامح الرئيسية لحركة أسواق النقد العالمية

«الوطني»: وتيرة نشاط الاقتصاد الأمريكي بدأت في التباطؤ

مستوياتها في 18 شهراً في ظل تقلص مستويات التصنيع بسبب ضعف الطلب ونقص العرض وقلة العمالة.

وكشفت بيانات مؤشر مديري المشتريات من المملكة المتحدة عن تراجع قراءة مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 50.9 في أغسطس مقابل 52.1 الشهر الماضي. وتعتبر تلك هي أدنى قراءة يصلها المؤشر منذ فبراير 2021 عندما كانت البلاد في حالة إغلاق لاحتواء فيروس كورونا. وكانت القراءة أضعف من مستوى 51.1 التي توقعها الاقتصاديون، لكنها كانت أعلى هامشياً فقط من حاجز 50. كما انخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي بشكل كبير، متراجعا دون حاجز 50 حيث وصل إلى 46، مخالفاً التوقعات التي أشارت لوصوله إلى 51 بشكل صادم، ومسجلاً قراءته الأولى التي تشير إلى الانكماش منذ مايو 2020 عندما كان الاقتصاد البريطاني يخضع لتدابير إغلاق صارم. إلا أن مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات تجاوز التوقعات ووصل إلى 52.5، فيما يعد أعلى من القراءة المتوقعة البالغة 51.5. وتوقع بنك إنجلترا هذا الشهر الدخول في ركود مطول من شأنه أن يؤثر سلباً على حجم الاقتصاد الذي يتوقع انكماشه في الربع الثالث من عام 2025 عما كان عليه قبل الجائحة.

حركة الدولار الأمريكي ارتفع الدولار الأمريكي هذا العام إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ عقدين من الزمان، وما تزال هناك العديد من المخاطر التي تؤدي ارتفاعه والرهان على قوة الدولار التي تمكنه من مواصلة الصعود، وذلك بفضل تشديد سياسات الاحتياطي الفيدرالي والأخبار الاقتصادية التي من شأنها أن تبقى الولايات المتحدة في مقدمة الاقتصادات الكبرى الأخرى. واكتسب الدولار المزيد من الدعم على خلفية رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة بالإضافة إلى توجهات المشتريين الذين يسعون للحصول على أصول الملاذ الآمن لتجنب التدهورات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية وغيرها من عوامل عدم اليقين العالمي. من جهة أخرى، لم يكن أداء البورو جيداً، حيث تراجع حول مستوى التعادل ووصل إلى أدنى مستوياته المسجلة في 20 عاماً منذ مستوى 0.9899 دولار، مغلقاً بالكاد تحت مستوى التعادل مع الدولار بوصول إلى 0.9965 دولار. ولم يكن أداء الجنيه الاسترليني أفضل من ذلك، خاصة باعتبار أن فواتير الطاقة البريطانية من المقرر أن تقفز بنسبة 80% في أكتوبر، مما أدى إلى وصول الجنيه الاسترليني إلى أدنى مستوياته المسجلة في 29 شهراً عند 1.1717 دولار، ثم شهد المزيد من التراجع الهامشي لينتهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.1751 دولار.

تراجع قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات في الولايات المتحدة يؤكد عمق الأزمة

محضر اجتماع "المركزي" الأوروبي يكشف عن تزايد مخاوف صانعي السياسات من تفاقم التضخم

البنك المركزي الأوروبي رفع أسعار الفائدة واقتناع العديد من الاقتصاديين بأن منطقة اليورو تتجه نحو الركود.

إلا أن التقرير حمل بعض الأخبار الجيدة، حيث أعطى بعض الأدلة على أنه على الرغم من استمرار ارتفاع التكاليف في لعب دور رئيسي في إضعاف الطلب، إلا أن الضغوط التضخمية بدأت في التراجع، حيث ارتفعت تكاليف المدخلات وأسعار البيع ببطء وتيرة تشهداً منذ عام تقريباً. كما خفت قيود سلسلة التوريد، مع تزايد مواعيد التسليم ببطء وتيرة منذ أكتوبر 2020.

ولا تزال توقعات الاقتصاديين تشير إلى إمكانية رفع المركزي الأوروبي لسعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في اجتماعه المقرر عقده في سبتمبر المقبل، ولكن من المتوقع أن يتبع ذلك توقف مؤقت في دورة تشديد لبلاد ضربة أقوى مما كان متوقعا في السابق. وكشفت البيانات الصادرة يوم الاثنين أنه خلال عام 2020، سجلت بريطانيا أعلى معدل تراجع للإنتاج منذ أكثر من 300 عام. وقال مكتب الإحصاء الوطني إنه عدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بخفضه في عام 2020 بنسبة 1.7%، مما يعني أنه انخفض بنسبة 11%، فيما يعد أكبر معدل تراجع في تاريخه منذ عام 1709، والأسوأ بين دول مجموعة الدول الصناعية السبع. وتعني المراجعة أن الاقتصاد قد يكون الآن انكمش أكثر مما كان متوقعا في سابق الأمر، ويمكن أن يشير إلى أن المملكة المتحدة واجهت أزمة تكلفة معيشية قبل أن تتمكن من التعافي تماماً من تداعيات الجائحة.

وبسبب سبب المراجعة والهبوطية، سيبدأ النمو في عامي 2021 و2022 من نقطة أقل مما كان متوقعا في السابق. وتأثر النشاط الاقتصادي نشاطات وتيرة نمو النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة أكثر من المتوقع، ووصلت إلى أدنى



■ "الاحتياطي الفيدرالي" يصر على مواصلة ترويض التضخم المتصاعد برفع أسعار الفائدة

أنشطة الأعمال في منطقة اليورو تعاني أسوأ انكماش منذ 18 شهرا

تباطؤ نمو النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة بوتيرة أعلى مما كان متوقعا ليبلغ أدنى مستوياته المسجلة خلال سنة ونصف السنة

حذر من أن الانحراف عن التوجهات السابقة من شأنه أن "يزيد من حالة عدم اليقين السائدة في السوق". لكن البعض قال أيضاً بأن رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس ساهم في توفير المزيد من الوضوح للأسواق.

وباقترب معدل التضخم في منطقة اليورو من الوصول إلى 9%، أصبح الآن أعلى من المستوى المستهدف من قبل المركزي الأوروبي بأربعة أضعاف، وقد يصل إلى معدل ثنائي الرقم قبل أن تتباطأ من الارتفاع. من جهة أخرى، أشار محضر الاجتماع إلى أن "قرار رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس أخرى الشهر المقبل، حتى مع ارتفاع مخاطر الركود، حيث يقترب التضخم الآن من الوصول إلى معدل ثنائي الرقم، وقد يؤدي نقص الغاز الذي يلوح في الأفق إلى دفع الأسعار نحو المزيد من الارتفاع. من جهة أخرى، أشار محضر الاجتماع إلى أن "قرار رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى الاجتماع الحالي يجب اعتباره بمثابة خطوة أولى للخروج من المعوقات السلبية وضروريا لتطبيع السياسة النقدية، بدلا من الإشارة إلى تغيير المعدل المتوقع كنقطة نهاية دورة التخليع. كما أشار محضر الاجتماع إلى أن صانعي السياسة كانوا على دراية تامة بأن خطر حدوث ركود في منطقة اليورو أخذ في الارتفاع لكنهم شعروا أن الحكومات يمكن أن تقدم دعماً أفضل. وقال البنك المركزي الأوروبي: "لم تكن السياسة النقدية قادرة على تقديم دعم فعال عندما تعرض الاقتصاد لسلسلة من صدمات العرض".

وتابع التقرير حمل بعض الأخبار الجيدة، حيث أعطى بعض الأدلة على أنه على الرغم من استمرار ارتفاع التكاليف في لعب دور رئيسي في إضعاف الطلب، إلا أن الضغوط التضخمية بدأت في التراجع، حيث ارتفعت تكاليف المدخلات وأسعار البيع ببطء وتيرة تشهداً منذ عام تقريباً. كما خفت قيود سلسلة التوريد، مع تزايد مواعيد التسليم ببطء وتيرة منذ أكتوبر 2020.

ولا تزال توقعات الاقتصاديين تشير إلى إمكانية رفع المركزي الأوروبي لسعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في اجتماعه المقرر عقده في سبتمبر المقبل، ولكن من المتوقع أن يتبع ذلك توقف مؤقت في دورة تشديد لبلاد ضربة أقوى مما كان متوقعا في السابق. وكشفت البيانات الصادرة يوم الاثنين أنه خلال عام 2020، سجلت بريطانيا أعلى معدل تراجع للإنتاج منذ أكثر من 300 عام. وقال مكتب الإحصاء الوطني إنه عدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بخفضه في عام 2020 بنسبة 1.7%، مما يعني أنه انخفض بنسبة 11%، فيما يعد أكبر معدل تراجع في تاريخه منذ عام 1709، والأسوأ بين دول مجموعة الدول الصناعية السبع. وتعني المراجعة أن الاقتصاد قد يكون الآن انكمش أكثر مما كان متوقعا في سابق الأمر، ويمكن أن يشير إلى أن المملكة المتحدة واجهت أزمة تكلفة معيشية قبل أن تتمكن من التعافي تماماً من تداعيات الجائحة.

وبسبب سبب المراجعة والهبوطية، سيبدأ النمو في عامي 2021 و2022 من نقطة أقل مما كان متوقعا في السابق. وتأثر النشاط الاقتصادي نشاطات وتيرة نمو النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة أكثر من المتوقع، ووصلت إلى أدنى

مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات 44.1 في أغسطس وخالف التوقعات التي أشارت إلى وصول قراءة المؤشر إلى 49.8. وبالمثل، بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعة 51.3، في حين أشارت التوقعات إلى وصولها إلى 51.8. بالإضافة إلى ذلك، جاءت كلتا القراءتين أقل من مستويات يوليو.

أوروبا والمملكة المتحدة محضر اجتماع المركزي الأوروبي لشهر يوليو يوم الخميس الماضي لكشف النقاب عن تزايد مخاوف صانعي السياسات في البنك من أن التضخم المرتفع قد ترسخ بالفعل. وكان المركزي الأوروبي قد رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس الشهر الماضي. وقد فاجأ ذلك المستثمرين بعد أن أشارت توجهات البنك المركزي إلى رفعها بمستويات أقل، إلا أن محضر الاجتماع كشف عن شعور صانعي السياسة بالمزيد من الضغوط بما يكفي لإظهار عزمه على اتخاذ خطوات أكثر تشدداً. وأشار محضر الاجتماع إلى أن "أعداداً كبيراً جداً من الأعضاء" اتفقوا على أنه من المناسب رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس. وقد تم النظر إلى الارتفاع بمقدار 50 نقطة أساس على أنه "مبهر" أساساً على أنه ضوء تدهور توقعات التضخم منذ اجتماع يونيو الماضي. "وجادل بعض الأعضاء" لصالح رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس لأن هذه كانت "الخطوة المستهدفة التي تم الإشارة إليها سابقاً" في اجتماع يونيو. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه مع تزايد مخاطر الركود، كان رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس ينظر إليه باعتباره أكثر تماشياً مع "التطبيع التدريجي" للسياسة النقدية". كما

نقطة مئوية بدلاً من ذلك. وكانت توقعات الأسواق قريبة من ترجيح مناصفة بشكل مقنع إلى مستوى 2% الذي يستهدف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الوصول إليه. هذا ولم يصدر عن باول يوم الجمعة ما يشير إلى المدى الذي سيصل إليه رفع أسعار الفائدة قبل وصول الاحتياطي الفيدرالي إلى هدفه، ولكنه أشار فقط إلى أنه سيتم رفعها وفقاً لما تقتضيه الحاجة.

وكان خطاب باول متناقضاً مع الرسالة التي ألقاها خلال ندوة العام الماضي، عندما توقع أن ارتفاع أسعار المستهلكين لا يتعدى كونه ظاهرة "عابرة" تنجث عن القضايا المتعلقة بسلسلة التوريد. وأصبح من الواضح منذ ذلك الحين أن التضخم مدفوع بالطلب وبالتالي من المرجح أن يستمر لفترة أطول. وعاد رئيس الفيدرالي بالذاكرة إلى الدروس المستفادة في فترة السبعينيات عندما عاصر المركزي الأمريكي فترة من الاضطرابات بعد أن طبق العديد من السياسات الخاطئة وفشل في كبح جماح التضخم. وقد أجبر ذلك بول فولكر، الذي تولى رئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أغسطس 1979 على تشديد الخناق على الاقتصاد والتسبب في مزيد من الألم أكثر مما كان ضرورياً لو تصرف المسؤولون بسرعة أكبر. وقال إن الدرس الرئيسي المستفاد من تلك الفترة هو أن "البنوك المركزية يمكنها تحمل المسؤولية، بل وينبغي عليها، الوصول بمعدلات التضخم إلى مستويات منخفضة ومستقرة"، مؤكدا التزام الفيدرالي "بغير المشروط" بمعالجة ارتفاع الأسعار. كما سلط الضوء على المخاطر الناجمة عن استمرار ارتفاع معدلات التضخم لفترات طويلة، مما قد يؤدي إلى سلسلة من ردود الأفعال التي تتضمن توقع الناس المزيد من الزيادات في الأسعار. وخلال الشهر الماضي، رفع البنك الفيدرالي سعر الفائدة بمعدل 0.75 نقطة مئوية للمرة الثانية على التوالي. ويناقش مسؤولو الفيدرالي مدى حاجتهم لتطبيق زيادة ثالثة بنفس الحجم في الاجتماع المقرر عقده في سبتمبر المقبل، أو ما إذا كان ينبغي رفع سعر الفائدة بمقدار نصف

لم تشهد طلبيات السلع المعمرة في الولايات المتحدة تغييراً يذكر في يوليو الماضي، لكنس بذلك اتجاه النمو الذي شهدته على مدار أربعة أشهر متتالية، وذلك على الرغم من أن الرقم الأساسي الذي يستنتج القطاعات الثقيلة مثل النقل والدفاع شهد نمواً بنسبة 0.3%. كما كشف التقرير الصادر عن وزارة التجارة عن تسجيل شحنات السلع الأساسية لنمو قوي بنسبة 0.7%. وقد تعمل تلك البيانات على تهدئة المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد حيث يواجه المصنعون تأثير ارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم. إلا أنه وبعد صدور بيانات مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي في وقت سابق من الشهر الحالي، أضاف تقرير طلبيات السلع المعمرة إلى البيانات التي أكدت مرونة الاقتصاد. وأظهر تقرير منفصل إلى أنه على ما يبدو بدأ النشاط الاقتصادي في التباطؤ، حيث جاءت بيانات مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعة والخدمات أقل من التوقعات. إذ بلغت قراءة

تبلغ 1.004.68 مليون دينار بحريني، وارتفعت ودائع العملاء بواقع 68% لتبلغ 3.080 مليار دينار بحريني مقارنة بـ1.829 مليار دينار بحريني في الفترة نفسها من العام الماضي. وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام

لحقيق بنك الكويت الوطني البحرين أرباحاً جيدة خلال النصف الأول من العام 2022 وذلك على الرغم من استمرار التحديات التي تواجه البيئة التشغيلية بفعل المخاوف الاقتصادية العالمية الناجمة عن الاضطرابات الجيوسياسية، وارتفاع مستويات التضخم".

الصقر: "حقق بنك الكويت الوطني البحرين أرباحاً جيدة خلال النصف الأول من العام 2022 وذلك على الرغم من استمرار التحديات التي تواجه البيئة التشغيلية بفعل المخاوف الاقتصادية العالمية الناجمة عن الاضطرابات الجيوسياسية، وارتفاع مستويات التضخم". وأشار إلى أن مجموعة

"الاحتياطي الفيدرالي" : يجب أن نواصل مسيرتنا حتى نتأكد من إنجاز المهمة

باول يلقي أكثر رسائله تشددا بشأن الإصرار على ترويض التضخم المتصاعد عبر رفع أسعار الفائدة

أشار بعض صانعي السياسة إلى أن الركود لن يثنيهم إذا لم تتجه الأسعار بشكل مقنع إلى مستوى 2% الذي يستهدف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الوصول إليه. هذا ولم يصدر عن باول يوم الجمعة ما يشير إلى المدى الذي سيصل إليه رفع أسعار الفائدة قبل وصول الاحتياطي الفيدرالي إلى هدفه، ولكنه أشار فقط إلى أنه سيتم رفعها وفقاً لما تقتضيه الحاجة.

وكان خطاب باول متناقضاً مع الرسالة التي ألقاها خلال ندوة العام الماضي، عندما توقع أن ارتفاع أسعار المستهلكين لا يتعدى كونه ظاهرة "عابرة" تنجث عن القضايا المتعلقة بسلسلة التوريد. وأصبح من الواضح منذ ذلك الحين أن التضخم مدفوع بالطلب وبالتالي من المرجح أن يستمر لفترة أطول. وعاد رئيس الفيدرالي بالذاكرة إلى الدروس المستفادة في فترة السبعينيات عندما عاصر المركزي الأمريكي فترة من الاضطرابات بعد أن طبق العديد من السياسات الخاطئة وفشل في كبح جماح التضخم. وقد أجبر ذلك بول فولكر، الذي تولى رئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أغسطس 1979 على تشديد الخناق على الاقتصاد والتسبب في مزيد من الألم أكثر مما كان ضرورياً لو تصرف المسؤولون بسرعة أكبر. وقال إن الدرس الرئيسي المستفاد من تلك الفترة هو أن "البنوك المركزية يمكنها تحمل المسؤولية، بل وينبغي عليها، الوصول بمعدلات التضخم إلى مستويات منخفضة ومستقرة"، مؤكدا التزام الفيدرالي "بغير المشروط" بمعالجة ارتفاع الأسعار. كما سلط الضوء على المخاطر الناجمة عن استمرار ارتفاع معدلات التضخم لفترات طويلة، مما قد يؤدي إلى سلسلة من ردود الأفعال التي تتضمن توقع الناس المزيد من الزيادات في الأسعار. وخلال الشهر الماضي، رفع البنك الفيدرالي سعر الفائدة بمعدل 0.75 نقطة مئوية للمرة الثانية على التوالي. ويناقش مسؤولو الفيدرالي مدى حاجتهم لتطبيق زيادة ثالثة بنفس الحجم في الاجتماع المقرر عقده في سبتمبر المقبل، أو ما إذا كان ينبغي رفع سعر الفائدة بمقدار نصف

كما صرح باول أنه مع تزايد تلك الآلام، لا ينبغي أن تتجه التوقعات نحو تراجع الاحتياطي الفيدرالي عن سياساته المتشددة بوتيرة سريعة إلى أن يتم إصلاح مشكلة التضخم. ويتوقع بعض المستثمرين أن يتجه الاحتياطي الفيدرالي إلى تسير سياساته النقدية إذا ارتفعت معدلات البطالة بسرعة كبيرة، مع توقع البعض خفض أسعار الفائدة العام المقبل، وهي توقعات عارضها مسؤولو البنك المركزي الأمريكي بشدة على مدار الأسابيع الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك،

وحسب بيان نقله موقع "مباشراً" الاقتصادي أمس الأحد، بلغت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني -البحرين 7.05 مليار دينار بحريني بنهاية يونيو 2022 مقارنة بـ7.13 مليار دينار بحريني في الفترة نفسها من العام الماضي. وارتفعت حقوق المساهمين بواقع 10%

حقق بنك الكويت الوطني - البحرين أرباحاً صافية بلغت 54.84 مليون دينار بحريني "ما يعادل 44.68 مليون دينار كويتي" في النصف الأول من عام 2022، مقارنة مع 60.24 مليون دينار بحريني "ما يعادل 48.18 مليون دينار كويتي" بنفس الفترة من عام 2021. بانخفاض سنوي 8.96%.

وحسب بيان نقله موقع "مباشراً" الاقتصادي أمس الأحد، بلغت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني -البحرين 7.05 مليار دينار بحريني بنهاية يونيو 2022 مقارنة بـ7.13 مليار دينار بحريني في الفترة نفسها من العام الماضي. وارتفعت حقوق المساهمين بواقع 10%

الوطني - البحرين علي فردان: "البيئة التشغيلية في البحرين خلال الستة أشهر الأولى من العام أظهرت مزيداً من إشارات الانتعاش بفضل الجهود الدؤوبة لدعم الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعطي مزيداً من الثقة لمنح الأعمال، ويمنح زخماً إضافياً لأداء النشاط الاقتصادي".

وشدد "الصقر" على أن مجموعة الوطني ستواصل تعزيز قوتها التنافسية واقتناص الفرص في أسواقها الدولية لضمان تأكيد ريادتها إقليمياً إلى جانب الاستمرار في تنفيذ استراتيجية البنك التي تركز على العملاء لضمان تعزيز النمو المستقبلي. من جهته، قال المدير العام لبنك الكويت

بنك الكويت الوطني تتمتع بميزة فريدة تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية للعملاء الداعمين للنمو جنباً إلى جنب مع أداء العمليات الدولية كان له دور كبير في دعم أرباح المجموعة وتقليل نسبة أعمالها ميزة تنافسية قوية".

وأكد عصام الصقر أن الاستثمارات الاستراتيجية التي قامت بها المجموعة في السنوات الأخيرة في المجالات الرئيسية الداعمة للنمو جنباً إلى جنب مع أداء العمليات الدولية كان له دور كبير في دعم أرباح المجموعة وتقليل نسبة أعمالها ميزة تنافسية قوية". وأشار إلى أن مجموعة

الصقر: "حقق بنك الكويت الوطني البحرين أرباحاً جيدة خلال النصف الأول من العام 2022 وذلك على الرغم من استمرار التحديات التي تواجه البيئة التشغيلية بفعل المخاوف الاقتصادية العالمية الناجمة عن الاضطرابات الجيوسياسية، وارتفاع مستويات التضخم".

لحقيق بنك الكويت الوطني البحرين أرباحاً جيدة خلال النصف الأول من العام 2022 وذلك على الرغم من استمرار التحديات التي تواجه البيئة التشغيلية بفعل المخاوف الاقتصادية العالمية الناجمة عن الاضطرابات الجيوسياسية، وارتفاع مستويات التضخم". وأشار إلى أن مجموعة

لحقيق بنك الكويت الوطني البحرين أرباحاً جيدة خلال النصف الأول من العام 2022 وذلك على الرغم من استمرار التحديات التي تواجه البيئة التشغيلية بفعل المخاوف الاقتصادية العالمية الناجمة عن الاضطرابات الجيوسياسية، وارتفاع مستويات التضخم".